

ولم يزل القتل عن المسلم بالنوبة من سنة عليه السلام لانه لم ينقل  
من دين الى غيره وانما فعل سنيا حرق عندنا القتل لا عفو فيه لاحد  
كالزنايق لانه لم ينقل من دين الى غيره من ظاهر المظاهر وقال  
القاضي ابو محمد بن نصر محتملا لسقوط اعتبار نوبته والفرق بينه  
وبين من سب الله تعالى على مشهور القول باستنابته ان النبي  
سبني والبشر جنس بلعنه المعرة الامن اكمل الله بنوته والباري  
تعالى منزه عن جميع العايب قطعاً وليس من جنس بلعنه المعرة  
بجنسه وليس سنة عليه السلام كالأرداد المقبول فيه النوبة لان  
الأرداد معنى يتفرقة به المرندة لاحق في لغته من الأديمة فصلت  
نوبته ومن سب النبي تغلق فيه حوالاً محتمل فكان كالمرندة يقتل  
حين ارتداه أو يقدف فإن نوبته لا تسقط عن حد القتل ولقد  
وأيضاً فان نوبة المرندة اذا قبلت لا تسقط ذنوبه من زنا وسرقة وغيرها  
ولم يقتل سب النبي صلى الله عليه وسلم لكفره لمعنى يرجع الى  
تعظيم حرمة وذل المعرة به وذلك لا يسقط النوبة قاله القاضي  
ابو الفهمل رحمه الله يريد والله أعلم لان سنة لم يكن بكلمة تعفى  
الكفر ولكن بمعنى الأزد والاستخفاف أو لانه نوبته والظاهر انانية  
ارتفع عنه اسم الكفر ظاهراً والله أعلم بسيرته وبقي حكم السب  
عليه وقال ابو عمر القاسمي من سب النبي فوارتد عن الإسلام  
قتل ولم يستب لان السب من حقوق الأديمة التي لا تسقط عن  
المرندة وكلامه شيوخنا هؤلاء مبني على القول يقتله حد الكفر  
وهو محتاج الى تفصيل وأما على رواية الوليد بن مسلم عن مالك  
ومن وافقه علم ذلك ممن ذكرناه وقال براهل العلم فقد صححوا  
أثره وقالوا ويستتاب منها فان تاب نكح وإن لم يتوب فقتل بحكم

له حكم

له حكم المرندة مطلقاً في هذا الوجه والوجه الأول أشهر وأظهر  
لما قدمناه ونحن نوسط الكلام فيه فقوله من لونه ردة فهو  
يوجب القتل فيه حداً وانما نقول ذلك مع فصلين أما مع الكفر  
ما شهد عليه به أو أظهاره الإفلاج والنوبة عنه فقتله حد البتة  
كلمة الكفر عليه في حق النبي صلى الله عليه وسلم وتحقيره ما عظمه  
الله من حقه وتجربنا حكمه في مائة وغير ذلك حكم الزنا بق إذا ظهر  
عليه وأكرا أو تاب فان قيل فكيف يتبون عليه الكفر ويشهد عليه  
بكله الكفر ولا يحكمون عليه بحكمه من الاستنابة ونوبتها فلنا نحن  
أثبتنا له حكم الكافر في القتل فلا نقطع عليه بذلك لافرازه بالتوحيد  
والبتة وانكاره ما شهد به عليه أو زعم أن ذلك كان منه وهما  
ومعصية وأتم قطع عن ذلك نادم عليه ولا يمنع اثبات بعض الحكماء  
الكفر على بعض الأشخاص وأن لم تنت له خصماً بيه قتل تارك  
الصلاة **وأما** من علم ان سبته معقداً للاستحلال فلا سبته  
في كفره بذلك وكذلك ان كان سبته في نفسه كفراً تكذيبه أو كفره  
وغيره فهذا ما لا اشكال فيه ويقتل وإن تاب منه لأن لا تقبل  
نوبته وفتله بعد النوبة هذا القول ومنقده كفره وأمره بعد الله  
المطلع على صفة افلاحة لعالم بسيره وكذلك من لم يظهر النوبة  
وأعترف بما شهد به عليه وصحة عليه فهذا كما يقولون وبإستحلال  
هذه حرمة الله وحرمة سبته يقتل كافراً بلا خلاف فعلى هذه  
التفصيلات حد كلام العلماء ونزل مختلف عبارتهم في الاحتجاج  
عليها وتجربنا في المراتب وعجزها على تنبيهها يتصلك مقاصدهم  
ان شاء الله تعالى **وهذا إذا قلنا بالاستنابة**  
حيث نصت فالاختلاف فيها على اختلاف نوبة المرندة إذ

المرندة في الدين

